المحاضرة –03 –الجزء01–

مبادئ وأهداف النظام الدولي الجديد

مفهوم النظام الدولي

ماهية النظام:

اعتمد العديد من علماء السياسية نظرية النظم التي أسسها **دافيد استون** لدراسة السياسة والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.–https://political encyclopedia.org/dictionary

تعد لفظة " النظام " من أكثر الألفاظ شيوعا في الأدبيات السياسية وتمتد في جذورها إلى زمن بعيد ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب بالفلسفة التنويرية الراجعة إلى أصحاب نظرية العقد لاجتماعي، وهذه النظرية تذهب إلى أن الأفراد ، ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حالة الفوضى والانضمام الى حالة يسودها الأمن والاستقرار يتنازلوا عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية(ابراهيم احمد 2019–2020 ص 89).

فبالنسبة إلى " **ناتولرابوبورت**" فإنه يعتمد على المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساسا لتحديد ماهية النظام ، فيقول " ان المجتمع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام في الفكر السياسي يعرفه " **مورتن كابلن** " بأنه " مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحطم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة معينة. ويعرفه " **مولستي** " بأنه تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول ، مدن ، أمم ، امبراطوريات..) ويكون التفاعل بينهما كبيرا ومتواصلا وطبقا لعمليات منظمة بينما يرى " مصطفى علوي " أن النظام "شبكة" معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما ، ومكوناتها بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ

من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به.

نشأة النظام الدولي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

إن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الجديدة فقد دعا عام 1315**دانتي الليجييري** بضرورة توحيد السلطة والقضاء على انتشار مظاهر الفوضى عن طريق قيام حكومة عالمية تهدف إلى إنهاء التقسيمات القائمة التي أصبحت سبباً للصراعات و أما المفكر **أمريك كروشيه** فقد انطلق من ضرورة القضاء على جميع المظاهر و النزاعات المختلفة التي تقف عائقاً في وجه التنظيم الدولي ورأى أن هذا يتحقق بوجود عالم منفتح على بعضه تنتهي منه الحواجز والخلافات أياً كان سببها، واقترح التخلص من مبدأ السيادة الذي يسهم في تشتيت المجتمع الدولي.

نجد أن أفكار **أمريك كروشيه** هي أكثر انسجاما مع الأوضاع القائمة وأكثر ملائمة لقيام نوع من مظاهر التنظيم الدولي الذي يشمل ليس دول القارة الأوربية بل مناطق العالم كلها، كما ذهب المفكر الألماني **فيلهلمليبنش** نحو خطوات متقدمة في تحديده لمفهوم التنظيم الدولي حيث رأى أن السلام العالمي ليس مجرد منع قيام المنازعات ولا القضاء على الخلافات، أو منع الدول من استخدام القوة، بل إن السلام الحقيقي يجب أن يستند إلى تنظيم دولي مهمته إخضاع المنازعات لقواعد ونظم تُحَلْ على أساسها، وطرح في عام 1670 فكرة إقامة تنظيم دولي يضم جميع الدول في القارة الأوربية مدعماً اياها بالثقافة والعلوم كعوامل مساعدة لترسيخ قاعدة من الوعي الذاتي تسهم في تحقيق أفكاره.

فترسيخ النظام في المجتمع الدولي يقوم من خلال الصراع ضد الفوضى، وكل مسبباتها ومؤثراتها كما يهدف إلى ترسيخ مجالات التفاهم بين الدول والشعوب وضمان احترام

الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان والاستقلال السياسي، والالتزام بقرارات المنظمات الدولية والمؤسسات الرسمية المجسدة للنظام الدولي".

-تعريف النظام الدولي:

يعرف النظام الدولي على أنه" مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها.

وفي الواقع فإن النظام الدولي يمثل أولا نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية للنظام أو هيكلة، فالنظام يصف لنا من الناحية العلمية نموذجا سلوكيا أو أنماطا سلوكية للتفاعل بين مجموعة من وحدات او كيانات أو فواعل مع بعضها البعض وبعبارة أخرى يمكن القول ام مدرك النظام الدولي يؤشر ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية، يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال ، يتمخض عنها نتائج سلبية او ايجابية على البعض من ناحية وعلى النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى(إبراهيم احمد2019-2020 ص 90)

" وعرف **غابريلالموند** النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو التهديد بتوظيف .وسائل القهر الشرعي بصوره كبيرة أو صغيرة

كما يعرف النظام بأنه: حالة من التوافق و الانضباط تتسم بخلوها (satte of affairs) من الفوضى أو الإضراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. فالنظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط أو التوجيهات، أو الأوامر، أو التكليفات التي تتسم بأنها .منظمة وآمرة و ملزمة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية

وفي ضوء هذه التعاريف، يمكننا أن القول بأن هناك نظاماً دولياً يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية – تتحقق هذه الأنماط من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها – التي تحقق الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية. على غرار

ذلك بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي – كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، ولا سيما الدول التي تشكل هذا النظام – مع بداية المدرسة السلوكية في دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدول في الساحة الدولية . و قد عرف**موريس ايست** و زملاؤه النظام الدولي بانه مجموع انماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد .كما يمكن تعريف النظام الدولي مما سبق: بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر. وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض. إضافة إلى أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى . ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود معرفة، وهيكل (https://political-encyclopedia.org/dictionaryوتنظيم بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات".

وحسب **ياسر ابو شبانة،** هو مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات :الدينية والسياسية ،والاقتصادية والاجتماعية ،والعسكرية والثقافية ،الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى وأثرها على العالم كله ،في مرحلة تاريخية معينة.(ياسر ابوشبانة، 1998،ص 14)

" وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام فقد تكون دولاً مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد. وأما بالنسبة إلى التفاعل في النظام بين هذه الوحدات فإنه يأخذ بعد وقت معين قواعد وأعرافاً تصبح دولية وأما بالنسبة إلى حدود النظام فإن المثال عليه هو نظام الدول الأوربية الكبرى الذي يمكن وصفه بأنه نظام عالمي وأن الدول غير الأوربية هي البيئة الخارجية له . غالباً ما يتسم النظام الدولي

بالفوضوية، أي أنه نظام سياسي دون حكومة و دون قواعد مستقرة و قيم راسخة, ولذلك يجب أن نتصور نظاماً دولياً بقواعد دون منظم لهذه القواعد، وتحصل هذه الفوضى العالمية لأن كل الدول تتصرف حسب مصلحتها الذاتية، وأنه لا دولة ستتصرف بأخلاق، حيث لا يوجد من يؤمنها إذا تصرفت الدول الأخرى بسلوك غير أخلاقي .وباختصار فإن الجزء الأهم في تعريف أي نظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الوحدات المشكلة للنظام

ومن هنا نجد أن التحليل ركز من منظور النظام الدولي للسياسية الخارجية اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل. (Macro level of Analysis)

وينصب الاهتمام الرئيسي على التغيرات في صفات البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية, وهنا يشار إلى أن أي تغير في مزايا النظام الدولي سيؤدي إلى تغيير في السلوك الخارجي للدول التي تشكل هذا النظام.

وباختصار فإن التحليل على مستوى النظام الدولي يركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، ويعتمد في إحدى أساسياته عل أن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض, وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسية الخارجية للدول العظمى وليس على دقائق الأمور التي تعتمد دراسة الحالة وتعتمد شرعية النظام على الدول التي تؤمن بأن المشاركة في النظام يفيدها بشكل مباشر، وهذا الإيمان قد تزعزع نتيجة اتجاهات اقتصادية واجتماعية عديدة, وقد يشكل أي من هذه الفئات الثلاث خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه".(https://political-encyclopedia.org/dictionary